

[شرعنة الإرهاب والسياسات الداعمة له، دراسة في الآليات المصرية للمواجهة]

إعداد الباحث:

[د/ أسامة محمود محمد عبد الجواد]

[علاقات دولية - علوم سياسية - جامعة القاهرة]

ملخص البحث

تهدف الدراسة الى التعرف على الآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب وبيان كيف إستطاعت مصر مواجهة كافة أشكال التنظيمات الإرهابية والسياسات الداعمة لها خلال فترة رئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي وقد توصلت الدراسة الى أن مصر تبنت استراتيجية متكاملة لمواجهة الإرهاب تضم كافة الجوانب ولكن تظل مواجهة الإرهاب واجب من واجبات السيادة للدول وتتطلب تكاتف دولي لمواجهة الإرهاب، وان تنامي ظاهرة عودة المقاتلين لأوطانهم ينذر بعواقب وخيمة واحتمال إعادة تشكيل خلايا تنظيمية جديدة داخل الموطن الأصلي للعائدين وأكدت أنه تسعى الدول الداعمة للإرهاب باتباع سياسات انفرادية تستهدف هدم الدول وإثارة القلائل بما يخدم مصالحها الوطنية والاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: السياسات الداعمة للإرهاب- الإرهاب - شرعنة الإرهاب - مصر- آليات المواجهة.

Abstract:

The study aims to identify Egyptian mechanisms to counter policies in support of terrorism and to indicate how Egypt was able to confront all forms of terrorist organizations and policies in support of them during the Arab Spring revolutions. The study concluded that Egypt has adopted an integrated strategy to counter terrorism that encompasses all aspects, but that countering terrorism remains a sovereign duty of States and requires international synergy to confront them. and that the growing phenomenon of the return of combatants to their homelands presents serious consequences and the prospect of the restructuring of new organizational cells within the returnees' home countries.

Keywords: Policies Supporting Terrorism - Terrorism - Egypt's Coping Mechanisms.

أولاً: المقدمة

يعد الإرهاب هو آفة تصيب العالم وتلتهم كل مصادر التنمية ، وخطر الإرهاب والتطرف تحدي عالمي يستهدف أمن الدول واستقرارها ، ويهدد الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، والسلم والأمن الدوليين، وهو ظاهرة عالمية عابرة للحدود وتتجاوز الثقافات والأديان، وإن محاربته تستدعي تضافر كافة الجهود العالمية من مختلف الأطراف حيث أن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، وأمام هذا التباين الشديد وعدم توحيد المفاهيم وتعدد الأبعاد ، فإن الجهود المبذولة لمواجهة التطرف والإرهاب يجب أن تعالج كل مراحل بدءاً من معالجة الأيدولوجيات والجذور التي تغذي العنف والإطلاح علي أسباب وأنماط وآليات وأدوات دعم الدول للإرهاب ، وأنتهاءً بتوحيد المفاهيم والاستراتيجيات.

فبرغم أن حفظ السلم والأمن الدوليين المكفول في اللوائح والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والجمعية العمومية العامة وغيرها من المنظمات الدولية في إطار عام من الإتفاقيات إلا أن العالم تحول اليوم إلى تهديد السلم والأمن الدوليين برعاية دولية وبأنتهاج سياسات دولية معيبة من بعض الدول وهو طارئ جديد يتم توظيف الإرهاب فيه لتحقيق أهداف سياسية. ولم يقف الامر عند هذا الحد بل إزداد الامر سوءاً بالتطور التكنولوجي وتطور الحروب الذي فرض على الدول أن تمتلك امكانيات الردع وحماية.

وهنا يثار تساؤل محوري بشكل يجسد المشكلة البحثية لهذه الدراسة وبوضوح:

بيان ما هي الآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب وماهي أنماط ومحددات دعم الدول للجماعات الإرهابية وتأثير ذلك الدعم على النظام الدولي والإقليمي وبشكل أكثر تحديداً عندما نقول كيف تحولت تلك السياسات الداعمة للإرهاب إلى إشكالية محورية في العلاقات الدولية تجاه العالم لتصبح هذه العلاقات محكومة أما بدعم تلك السياسات أو على الجانب الآخر رفضها ومواجهتها أو لتصبح تلك السياسات محدداً لطبيعة هذه العلاقات بين الدول طبقاً لنهج المصلحة الوطنية وبعيدا عن الالتزام بالمعايير الدولية؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

- 1- ما المقصود بالسياسات الداعمة للإرهاب وكيف تطورت تلك السياسات؟
- 2- كيف تبرر الدول الداعمة للإرهاب سياستها وتضفي الشرعية عليها داخلياً وإقليمياً ودولياً ؟
- 3- ماهي الآليات التي استخدمتها مصر في مواجهة السياسات الدولية الداعمة للإرهاب ؟
- 4- ماهي تداعيات هذه السياسات الداعمة للإرهاب علي الأمن ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب، واستجلاء تأثير تلك السياسات على الامن القومي والإقليمي والأمن العالمي ، وذلك من خلال دراسة وتحليل مفهوم السياسات الداعمة للإهاب وتصنيف المجتمع لتلك الدول الداعمة للإرهاب وأهداف تلك الدول وكيفية احتوائها ، وكيف تعاملت مصر مع تلك الدول التي تقوم بتلك السياسات ومدى فاعلية تلك الآليات في التصدي لتلك السياسات للوصول إلي هدف عملي تطبيقي بأستخدام نتائج الدراسة والتوصيات للوصول إلي استراتيجية متكاملة وصالحة للتطبيق العملي من خلال تحديد أهدافها وأطرافها وتكون اساس لوضع آليات جديدة للمواجهة مع وضع سيناريوهات مستقبلية لتطوير تلك الآليات عن طريق وضع استراتيجيات مواجهه تبرز دور التعاون الدولي الصادق والفعال ومن خلال المنظمات الدولية العالمية وعلي رأسها منظمة الأمم المتحدة .

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من تطرقها إلى أحد القضايا المحورية في حقل العلاقات الدولية، وهو الآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب، وليس فقط مواجهة الإرهاب؛ حيث أن هناك اتجاه لافراغ أى دراسات تتعلق بالسياسات الداعمة للإرهاب من محتواها الحقيقي وهو ما دفع الباحث إلى ضرورة مواجهة تلك المعتقدات بالقيام بهذه الدراسة. كما تكتسب هذه الدراسة أهمية من أن الدولة المصرية أصبحت جزءاً من مخططات استهداف دول المنطقة فهي الجائزة الكبرى والهدف الرئيسي لتلك المخططات. وتخدم هذه الدراسة مراكز الأبحاث والفكر بتقديم دراسة علمية ممنهجة وحديثة عن تطور آليات مواجهة السياسات الداعمة للإرهاب.

وتكمن الأهمية العملية في دعم صناع القرار بالآليات والسياسات لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب ومحاولات تدمير الدول وتحويلها للفشل وتهديد السلم والأمن الدوليين وتوضيح ذلك بما يمثل ويستخدم بعد ذلك على سبيل المرجع العلمي لتخطيط سياسي سليم من خلال موضوع علمي لم يدرس بمنهجية علمية من قبل. من خلال التركيز على استراتيجيات مكافحة ظاهرة دعم الدول للإرهاب أو إفساد تحالفاتها مع الجماعات الإرهابية في أطر أنفرادية أو ثنائية أو متعددة أو جماعية سواء عبر آليات قانونية أو سياسية دبلوماسية أو اقتصادية (التمويل) أو أمنية عسكرية (عبر تحالفات مضادة).

منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة في تحليلها للآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب إلى الاعتماد على منهج تحليل النظم ستعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام الدولي:

تعتمد الدراسة في تحليلها للآليات المصرية لمواجهة السياسات الداعمة للإرهاب على "منهج تحليل النظم" system-analysis ، وهو قائم على تحليل المدخلات والمخرجات وعمليات التحويل المرتبطة بظاهرة الإرهاب.

ويقوم هذا المنهج على تحليل النظام السياسي الدولي - بأعتبارة هو وحدة التحليل - ومكوناته الفرعية كالمنظمات الإقليمية والدولية وكالأقاليم الجغرافية، وذلك من خلال دراسة القوانين والقواعد الحاكمة للعلاقات الدولية والتي تحدد شكل وسمات النظام الدولي، بهدف التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، والتوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر. (إسماعيل صبري مقلد ١٩٧١، ص ٢١ : ٣٠)

وتعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات ، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة و السياسة الدولية. و يعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية و الوطنية، ويربط بين المستويات أيضاً.

ويقوم هذا المنهج على عدد من المقولات الرئيسية تتمثل في: (Alexander Laszlo and Stanley Krippner 1998, PP 11:14)

1- يعتبر النظام الدولي كلّ مكون من عدة أجزاء (الدول بشكل أساسي والمنظمات الدولية وغيرها من الفواعل الدولية)، وهذا الكل هو أكثر من مجرد الجمع بين الأجزاء، حيث أن لكل جزء خاصية مستقلة عن خصائص باقي الأجزاء.

٢- هناك علاقات أساسية وضرورية بين الأجزاء المكونة للنظام الدولي وهي التي تعرف النظام الدولي وتحدد شكله وخصائصه.

3- يحيط بالنظام الدولي بيئة تحيط به، تتفاعل معه ويتفاعل معها، وهي تتكون من كل ما هو مختلف ومتميز عن النظام.

4- تشكل كل دولة وحدة نسقية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي عن النسق.

5- العلاقات بين الأجزاء لا تسير على وتيرة واحدة، ولا تكون بالضرورة علاقات انسجام أو توازن أو استقرار.

وبالتطبيق يقوم ذلك المنهج على تحليل النظام الدولي والنظام الشرق الأوسط الذي يتفرع عنه والذي يضم أحد حالات الدراسة، ويتسم بوجود نمط كثيف من العلاقات والتفاعلات المتبادلة ذات التأثير على دوله وعلى النظام ككل، وذلك على اعتبار وجود عدد من التفاعلات والتي تتمثل في المؤثرات البيئية على النظام، فعلي جانب المدخلات **Inputs** تشتمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته.

ومن هنا يشمل المدخل الأول زيادة التحويلات المالية غير الرسمية في النظام المالي الدولي.

ويشمل المدخل الثاني علي تعرض عدد كبير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وفي الوطن العربي علي وجه الخصوص للفشل والذي تسبب في صراعات عرقية ودينية ومذهبية مثلما هو الحال في العراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان.

ويشمل المدخل الثالث التنافس بين الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا علي مناطق النفوذ في العالم وبصورة خاصة في الشرق الأوسط والوطن العربي.

الجانب الثاني التحويلات **Conversion** تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي؛ والتحويل هو بمثابة غرلة للمدخلات، وعلى عكس مفهوم المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبيئتيه المحيطة من جهة أخرى، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته، فنجد أنه علي الرغم من ذلك فليس هناك اتفاق داخل المنظمات الدولية أو بين الدول الكبرى أو الدول الإقليمية حول مواجهة الإرهاب أو سياسات دعمه، بل إن بعض الدول تقوم بدعم الإرهاب مالياً وتنظيمياً وإعلامياً وعسكرياً ومعنوياً مما يؤدي إلى تقوية شكل الإرهاب وزيادة تحدي الدولة القومية، ولا شك أن ذلك يزيد من تعرض الدول إلى الفشل مثل مشروعات تقسيم الوطن العربي.

الجانب الثالث المخرجات **outputs** :

عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة، ميز الموند وباول ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي :

وظيفة صنع القرار **Rule-making**، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application ، بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية.

وظيفة التقاضي حول القواعد Rule-adjudication ، بما يتطلبه من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

وبالتطبيق علي موضوع الدراسة كيف تعاملت دول النظام الدولي مع سياسات دعم الإرهاب من خلال تبني سياسات واجراءات حمائية مواجهة لتلك السياسات، مثل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية مع داعش ، وروسيا ودورها في الحفاظ علي وحدة سوريا و حلف الناتو وحل القضية الليبية ودور المملكة العربية السعودية في دولة اليمن.

الاطار النظري للدراسة: تتبني الدراسة إطار المدرسة الواقعية التي تركز على مفهوم "القوة في تحليل العلاقات الدولية" ، وترى أن الصراع على القوة المفسر الرئيسي للسلوك الدولي ، وعليه ستتبنى الدراسة في تحليلها للسياسات الداعمة للإرهاب اسهامات وفرضيات المدرسة الواقعية ومقولاتها .

وقد بنى أوجانسكي نظريته على فكرة قدمها "مايكل سوليفان " والتي تشير الي وجود علاقة تكافؤ بين القدرات القومية للدول واحتمالات الصراع فيما بينها. فالنظرية تؤكد على أن عدم التكافؤ الشديد في القدرات بين الدول يؤدي الي تقليل الصراع أو احتمالات الصراع، والعكس، وحينما تصبح الدول متكافئة في القدرات تبدأ احتمالات الصراع بينهم في النقصان.

ويضيف سوليفان إلي ذلك أن تغيير القوة لا يقتصر على اكتساب إحدى الدول لقدرات جديدة ، ولكنه يشمل أيضا الدولة المهيمنة التي تجد نفسها تفقد مقدرات دون أن يرتبط ذلك بامتلاك الدول الاخرى لمقدرات جديدة فهذه الدولة المهيمنة قد تفضل اللجوء الي الحرب قبل أن تجد نفسها في موقف أدنى بالنسبة لتلك الدول ، ومن ثم يخلص الى أن علاقات القوة التي تتسم بالتحول تؤدي الى حد بعيد الى حرب بين الطرفين بشكل يفوق العلاقة التي تتسم بالثبات وأنه إذا اندلعت الحرب في موقف التحول فإنه من المحتمل أن تكون تلك الحرب شاملة .
(Michael P.Sullivan,1976 ,PP.160_164)

في هذا السياق أضاف "أوجانسكي" أن الصراعات عادة ما تحدث في الفترات التي تسعى فيها دولة ما الى اللحاق بدول الصف الاول، الامر الذي من شأنه أن يدفع الدول المهيمنة على النظام الدولي وحلفائها الى أخذ موقف عدائي من تلك الدولة سعيا للحفاظ على النظام القديم.

ويخلص الواقعيون الي أن أى سياسة خارجية تؤدي الي دعم قوة الدولة وتعزيزها تكون مرغوبة، بينما اي سياسة لا تؤدي إلي تلك النتيجة تكون مرفوضة وغير محيزة، هكذا تتجلى اسهامات المدرسة الواقعية في فرضياتها الاساسية التي تبقى سارية في تحليل واستيعاب العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة طالما أن المسائل العسكرية لا تزال تتحكم الى حد كبير في العلاقات الدولية لذا كانت الواقعية هي الانسب لدراسة السياسات التي تدعم الارهاب.

ومن الجدير بالذكر أن أسباب الصراعات الدولية المتعلقة بالنظام الدولي التي اتفق عليها علماء العلاقات الدولية قليلة نسبياً، لأن كثيراً منهم تحول من دراسة أسباب الصراع الدولي على مستوى النظام الدولي إلى دراسته على المستويين الفردي والوطني. وحتى على مستوى موضوعات الصراع بين الدول، فقد برز هذا التحول بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرزت أنواعا جديدة من الصراعات، أصبح للعامل الثقافي والديني دورا كبيرا في تشكيلها،

الأمر الذي زاد من صعوبة تبني مستوى تحليلي دون آخر في تفسيرها، وفسح بالتالي المجال لنظريات أخرى تقوم على تفسيرات تأملية تعطي الأهمية للعوامل غير المادية مثل الهويات والأفكار في تشكيل السلوكيات النزاعية على اعتبار أنها لا تتبع من الطبيعة الفوضوية للنظام، بقدر ما هي انعكاس للتركيب الاجتماعية والخطابات والأفكار السائدة في المجتمع.

وبالتطبيق على حالي الدراسة يمكن تحديد ثلاثة سياسات تتبعها مصر لمواجهة الإرهاب ، السياسة الأولى خاصة بالجزء التشريعي وتنصرف السياسة الثانية إلى سبل المواجهة أما الثالثة فهي تجفيف منابعه ويرى الباحث أن فكرة مواجهة الإرهاب والسياسات الداعمة له صارت جزء لا يتجزأ من مسئولية النظام الدولي وهي مسئولية جديدة للنظام الدولي لم تكن موجودة من قبل ، فأصبحت أحدي وظائف النظام الدولي الآن هي مواجهة الإرهاب والسياسات الداعمة له .

الأدبيات السابقة: يمكن تصنيف هذه الدراسات في محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الأدبيات التي تناولت الدراسات الخاصة بسياسات دعم الدول للإرهاب والجماعات الإرهابية من حيث أنماطها ومحدداتها ومداخل دراستها وكذا الإرهاب مفهومه وعناصره وذاتيته بصفة عامة:

تناولت في هذا المحور سياسات دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية ، وكذا التفسيرات المختلفة لمفهوم الإرهاب سواء من خلال دراسات الإرهاب بشكل مباشر أو من خلال زوايا تحليلية أخرى مثل التدخلات الخارجية في الصراعات والحروب الداخلية والأهلية ودراسات الحروب غير المتماثلة أو المتناظرة ودراسات الأحلاف الهجينة وحروب اللاعنف وغيرها ، وكذلك الدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب . ومن أبرز تلك الموضوعات:

state Sponsorship of Terrorism: A Comparison of Cuba's and Iran's use of terrorism to export ideological revolutions: (Crystal M. Schaeffer, 2010)

تدور الدراسة حول تغيير مفهوم الحروب التقليدية ، ووجدت الدراسة أن القواسم المشتركة بين حالي الدراسة هو أن تلك الدولتين تعمل في ظل وجود عدم استقرار سياسي، وتسعى إلى خلق عدم الاستقرار السياسي في الدول الأخرى، كما أنهم يتبنون سياسات تدعم الجماعات الإرهابية من خلال توفير التدريب، والأسلحة، وخلق الروابط بين الدول والجماعات الإرهابية ، وتكريس الدعم الحكومي للإرهاب ، وتوسيع نطاق الدعم السياسي، وأختتمت الدراسة بأن ظل الإرهاب موجوداً منذ قرون ، مستخدمين الخوف كأداة لفرض التغيير. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة سياسات الدول التي تدعم الإرهاب وتضييق الخناق عليها ؛ حيث تزود تلك الدول الجماعات المسلحة بالأسلحة والمساعدات التي تمكنها من تنفيذها أهدافها الخارجية والتي بدونها لن تستطيع تلك الجماعات الحصول على مواردها واسلحتها ، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتبني سياسات رادعة لمنع تلك الدول من دعم الجماعات الإرهابية.

International support for nonstate armed groups: (San-akca, belgin, 2016)

حاولت الدراسة تقديم تصور لتنوع المنظمات غير الحكومية الإرهابية، ثم عرض عام لتطور الدعم الدولي للمجموعات غير الوطنية ، و تناول الباحث الموضوع تحت خمسة عناصر رئيسية هي: النهج المتبع في الدعم الدولي للمجموعات غير العاملة ، أسباب ومصادر الدعم الدولي ، سياق الدعم الدولي للمجموعات غير الحكومية ، نتائج الدعم الدولي للمجموعات غير الحكومية ، وإنهاء الدعم الدولي للمجموعات غير الحكومية وأوضح الدراسة أن العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة غير الحكومية (NAG) بوتيرة متزايدة في حقبة ما بعد الحرب

الباردة كانت تستهدف به الاستقلال الذاتي الإقليمي ، أو الانفصال ، أو الإطاحة بقيادة أو حكومة قائمة ، أو تغيير النظام. وتستخدم المنظمات غير الحكومية العديد من الأدوات لتحقيق أهدافها ، مثل الإرهاب وحرب العصابات.

State-Sponsored Terrorism: A Mode of Diplomacy, Conflict Quarterly: (Noemi Gal-Or, 1993)

عرضت الدراسة طبيعة وأهداف الدولة الراعية للإرهاب ، كما إنها افترضت أن الدول التي ترعي الإرهاب تنظر إليه على أنه أحد أشكال الدبلوماسية التي تستخدمها الدول الراعية للإرهاب لتنفيذ أهدافها ، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن في ظل ظروف معينة أن تناقش تلك الظاهرة على أنها وسيلة دبلوماسية بشكل خاص ، ربما "دبلوماسية الإرهاب" تتكون من عناصر الردع والإكراه ، وتدعمها وسائل عنيفة. وأضافت أن بهذا المنظور الجديد نستطيع تطوير نظام دبلوماسي جديد محدود يصبح العنف السياسي مقبولا فيه على الأقل ، من خلال إضفاء الشرعية عليه كأداة للدبلوماسية في عالم يرفع راية التسوية السلمية للنزاعات ، وأكدت الدراسة أن هذا لا يستبعد إمكانية قيام الدول بتمويل الإرهاب في بعض الأحيان كشكل من أشكال الحرب البديلة أو حتى الحرب نفسها.

Legitimate use of military force against Statesponsored international terrorism: (Richard J. Erickson, 2002)

تناولت الدراسة أن الإرهاب المدعوم من الدول والمسمى بالإرهاب الدولي يمثل تهديد خطير للمجتمع الدولي وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص ، وأن هذا الإرهاب مثل الذي يوجد في كلا من إيران وليبيا وسوريا يمثل تهديداً قوياً للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط ، مما يستوجب مواجهته ، وقدمت الدراسة اقتراحين لمواجهة الإرهاب المدعوم من الدول الأولى قائم على إنفاذ القانون والآخر هو الاحتجاج بالصراع المسلح. والولايات المتحدة تؤيد الرأي الأول ، كما أوضحت الدراسة أن مواجهة الدول للإرهاب هو واجب من واجبات السيادة فالدول مسئولة عن حماية مواطنيها ومنع تضرر المجتمع الدولي من خلال قيام الدول بدورها في مواجهته الإرهاب ؛ وبالتالي يكون من حق أي دولة أخرى مطالبتها بتعويض عن تخايلها هذا ، وأضافت أن استخدام القوة لمواجهة الإرهاب هو الاستجابة المناسبة لفشل الدولة في القيام بدورها ، وفي نهاية الدراسة عرضت مبررات قانونية لاستخدام القوة ضد الإرهاب وفقاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي للبحار.

A new theory of prevention oxford: hart monographs in transnational and international: (Proulx, Vincent-Joël, 2012)

تتناول هذه الدراسة نطاق مسئولية الدول في منع الهجمات الإرهابية المنطلقة من أراضيها ووالعواقب القانونية الناجمة عن انتهاكها ، وذلك من أجل توفير مزيد من الوضوح حول واجبات الحكومات لمكافحة الإرهاب وتعزيز مساءلة الدولة عن الأخطاء التي يمكن تجنبها ، وتحديد مضمون وملاحم الالتزام مع التركيز على آليات مسئولية الدول ، وتوضح هذه الدراسة أوجه القصور في المخطط القائم عن مسئولية الدول مع تحديد تحول نموذجي نحو أساليب غير مباشرة للمساءلة بموجب القانون الدولي ، وهو اتجاه تدعمه الممارسات الحكومية والمؤسسية الأخيرة بالاعتماد على التأثيرات القانونية والنظرية المتنوعة ، وتستنبط الدراسة وتدعو بشكل قاطع إلى تطبيق نموذج صارم مستلهم من المسئولية الدولية يستند إلى منطق المسئولية غير المباشرة بهدف تعزيز امتثال الدولة لالتزامات مكافحة الإرهاب. وهذا ينقل التركيز من السياسة إلى الوقاية ، مع تعزيز التعددية والتعاون عبر الوطني في نهاية المطاف ، وذلك لتعزيز نظرية جديدة للوقاية في سياسات مكافحة الإرهاب.

وتناولت دراسة " تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية (أحمد يوسف أحمد ، 2015) محاولة التوصل إلي تعريف إجرائي دقيق قدر المستطاع لمفهوم الإرهاب الذي يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل حركات التحرر الوطني والمعارضة السياسية لنظم حكم قائمة ، وقامت الدراسة بنطاق تحليلي شاملاً أولويات الاهتمام ودرجة التأثير ودرجة الفاعلية وكذلك التماسك المؤسسي وظهور تحالفات جديدة والبنية التحتية للنظام العربي ، وأخيراً الأثر الخارجي للنظم .

المحور الثاني: الأدبيات التي تناولت الدراسات الخاصة باستراتيجيات وآليات مكافحة الإرهاب المدعوم من الدول ومدي فاعليتها :

وتناولت الدراسات في هذا المحور آليات مكافحة الإرهاب ومدي فاعليتها ،

تناولت دراسة "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب" (محمد السيد عرفه، 2009) تحديد المفهوم تمويل الإرهاب ومصادر التمويل ووسائل مكافحة لتجفيف مصادر التمويل والجهود الدولية والإقليمية التي بذلتها الدول والمنظمات الدولية في هذا الصدد ، وكذا جهود الدول العربية وبعض الاجراءات التي تم اتخاذها لمنع تمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية وعمليات غسل الاموال والدعم اللوجستي وآليات التعاون الدولي لمكافحتها ، ولكنها لم تتناول الاساليب الأكثر فاعلية لمكافحة تمويل الإرهاب ، وتقيّم التدابير الحالية الخاصة بسياسات الدعم للكيانات الإرهابية.

Anti-Money Laundering and Combating the Finacing of Terrorism: (World Bank ,2005)

تناولت الدراسة تقييم مدي التزام الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمعايير والتوصيات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من مدي فاعلية النظم المطبقة في هذا المجال ، وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال غسل الاموال وتمويل الإرهاب ، وزيادة الوعي لدي الدول الأعضاء من خلال إطلاعهم علي الأساليب الحديثة في هذا المجال وتنظيم ورش العمل والندوات الخاصة بمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وغسل الأموال وتقديم المساعدات الفنية والتدريب لبعض الدول الأعضاء، لكن الدراسة لم تقدم نتائج وتوصيات لرؤي عالمية تنتهج سياسات عالمية مشتركة لمواجهة أي نوع من أنواع الدعم للتنظيمات الإرهابية ، ولم تقدم أي تقييم حقيقي لفاعلية تلك الإجراءات الحالية.

(Francis, R. David,2004). **The War Terror money:**

تناولت الدراسة الجهود الدولية للحرب علي تمويل الإرهاب ، بأعتبره السبب الرئيسي لنشوء تلك الظاهرة ، وأن مكافحة الحقيقية تحتاج إلي تجفيف مصادر تمويله ، مستعرضاً آليات تمويل الإرهاب ، بالإضافة إلي توضيح التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب وكيفية تنفيذ التوصيات الخاصة بمكافحة تمويل التنظيمات الإرهابية ، ولكن الدراسة أقتصرت علي الحرب علي الإرهاب و تمويله دون التطرق إلي التطور النوعي الذي أصاب التنظيمات الإرهابية وبالتالي التطور في عمليات دعم الإرهاب من خلال سياسات دعم مباشرة وغير مباشرة ودول حاضنة لتلك الجماعات المتطرفة .

وتناولت دراسة " دور المنظمات الدولية الإقليمية في مكافحة الإرهاب دراسة لدور جامعة الدول العربية" (فايز سالم سعد النشوان، 2010) الدور التي تضطلع بها أحدي المنظمات الإقليمية في معالجة ظاهرة الإرهاب والآثار السياسية والاقتصادية التي أحدثتها الظاهرة بصفة خاصة علي المجتمع العربي والإسلامي ، وسعت الدراسة إلي توضيح أهمية

وجود تعاون عربي في مواجهة الظاهرة وتجنب آثارة والحد منها ، وتطرقت الدراسة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وبيان مدي فاعليتها وهل راعت الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة ، ولكن الدراسة لم تدرس كامل الإطار في الظاهرة باعتبارها ظاهرة عالمية وكذلك بيان السياسات العالمية في مواجهة الإرهاب العالمي الجديد التي تسعى بعض الدول إلى احتضانه سعياً لتحقيق مصالح خاصة.

وتناولت دراسة " دور القوي الدولية الكبرى في تنامي الإرهاب " (وحيد عبد المجيد ، 2016) صعود جيل جديد من الإرهاب أكثر تطرفاً وأشد خطراً ، ويخلق هذا الإرهاب الجديد أنماطاً من التفاعلات تختلف في بعض جوانبها عما كان معتاداً في العلاقات الدولية منذ نشأة الدولة القومية أو الوطنية متناً لتنظيم الدولة ؛ حيث يرمي إلى إقامة دولة خلافة تستطيع البقاء والتمدد تحت شعار تنظيم الدولة الإسلامية وهو تحول نوعي في هدف الإرهاب الذي ظل محصوراً في سنوات عدة في السعي لتحدي السلطات في البلاد ، أستعرضت الدراسة تفاعلات عالمية جديدة تقوم على أساس الصراع بين ثلاث مجموعات من القوي ، وتناولت الدراسة أسباب الدور الدولي المتجدد في تنامي الإرهاب حيث أن الدول الكبرى تتكالب على استخدام شعار الحرب على الإرهاب لتحقيق مصالحها الشخصية .

وتناولت دراسة " الأزمات العربية وسيناريوهات الخريطة الجديدة " (مصطفى علوي ، 2016) مؤامرة سايكس بيكو الجديدة والدور الخطير لقضيي داعش والإرهاب الدولي والإقليمي والثورات العربية من ناحية ، و ملايين اللاجئين داخل المنطقة العربية من ناحية أخرى ؛ حيث تعزز هذه القضايا فرص قوية لدى قوي دولية منها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي وقوي إقليمية خاصة مثل دولة تركيا لتبني مواقف واضحة وصريحة على نحو يعزز فرص طرح قضية التقسيم سالف الذكر ، ورسم خريطة جديدة لسايكس بيكو جديدة في ذهن صناع القرار هؤلاء، ليؤكد الكاتب مدي خطورة الوضع .

الإضافة الجديدة للدراسة الحالية

تسعى الدراسة الحالية الى معالجة قصور الدراسات السابقة في إغفالها السياسات المتعلقة بدعم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية وليس فقط الارهاب. بالاضاف الى معالجة فجوة بحثية في الأدبيات المعاصرة تتعلق بنقص الدراسات العلمية والتطبيقية حول السياسات الداعمة للإرهاب وأدواتها وآلياتها وأنماطها وسبل مواجهتها في بيئات مختلفة، وانعكاساتها على استقرار السلم والأمن الدوليين في النظام الإقليمي والعالمي.

وسوف تنقسم الدراسة الى ثلاث عناصر رئيسية رئيسية

أولاً: السياسات الداعمة للإرهاب الأبعاد والمحددات

الإرهاب ليس وليد العصر الحالي؛ حيث أدرج على جدول أعمال عُصبة الأمم منذ عام 1934م، ومفهوم الإرهاب كباقي المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية لا يوجد اتفاق أكاديمي أو سياسي على تعريفه، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أن الخلاف حول تعريف الإرهاب ليس مجرد مسألة فكرية؛ بل إن الاتفاق على تعريف موحد وشامل للإرهاب له عواقب وخيمة على سياسات بعض الدول تجاه منظمات مقاتلة أو إرهابية معينة قد تكون على صلات بها.

1. مفهوم الإرهاب : اختلف الباحثون في تعريف مفردة الإرهاب ؛ فكل يعرفه ويفسره بحسب رؤيته وقناعاته الخاصة؛ ومن ثم، أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد جامع وشامل للإرهاب، إلا أنه في التعريفات اللغوية كان هناك قواسم وأساسيات مشتركة ما بين التعريفات، فيكاد يكون التعريف من الناحية اللغوية في العالم موحدًا، وإن توسعت بعض اللغات في المترادفات أو المشتقات أو الاستعمال للمعنى والمفهوم؛ ففي اللغة العربية في معجم لسان العرب يأتي مفهوم الإرهاب من الفعل (رهب، يرهب، رهبة) أي خاف، ورهبه أي خافه والرهبة هي الخوف والفرع.(لسان العرب، 1955)

اما عن تعريف الإرهاب اصطلاحًا يعاني من عدم وجود تعريف جامع مانع له، ولعل السبب في ذلك نجاح السياسة الدولية والمجتمع الدولي في الوقوف والحيلولة دون وضع تعريف له، لتصف بعض تلك الأعمال على أنها إرهاب. وتارةً أخرى على أن بعضها دفاع عن النفس. أو دفاع استباقي، ظل جمهور الباحثين يبحث عن كيفية الخروج من معضلة المأزق المفاهيمي من خلال البحث عن تصور مفاهيمي موحد وشامل تُبنى عليه نظريات ومقاربات يمكن من خلالها فهم سياق تطور هذه الظاهرة واتجاهاتها، خصوصاً وأن هذا المفهوم أصبح مرئياً ومطاطاً بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001. (الندوة العلمية حول رعاية الشباب العربي وحمايته من التطرف والفكر الإرهابي (تشريعياً وثقافياً)، 2016)

فهناك العديد من الكيانات الدولية التي صاغت مفاهيمها حول الارهاب منها **لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة**؛ حيث عرفت الإرهاب بأنه عمل من أعمال العنف الخطيرة، يصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد مجموعة من الأشخاص، أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان يعمل بمفرده أو الاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو منظمات أو مواقع حكومية أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو بين مواطني الدول المختلفة (نبيل بباوي، 2001، ص 58)

ورغم الجهود المبذولة لمحاولة وضع تعريف للإرهاب، فإن هناك جدلاً كبير بين الأوساط العلمية تؤكد على ضرورة تجاوز هذا النقاش؛ لأنه أصبح دائماً يُثار ويعيق مسار تطور دراسات الإرهاب، ويمكن تقسيم هذه النقاشات إلى اتجاهين: (نادية شرابية، 2013، ص ص 153-154)

- ❖ الاتجاه المؤيد لضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب وفي هذا الشأن جاءت كلمة المندوب الليبي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والعشرين بتاريخ 1972/9/8؛ حيث يرى أنه من غير المنطقي أن نبحث في إجراءات وتدابير مسألة لم يوضع تعريفاً واضحاً لها، ومن العبث أن نجمع رجال القانون لتجريم مصطلح غامض، فمن الضروري إيجاد تعريف دقيق وواضح لمفهوم الإرهاب.
- ❖ الاتجاه المعارض ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من غير الضروري وضع تعريف موحد لمفهوم الإرهاب، وذلك لان الأعمال الإرهابية متفق عليها ولا يوجد جدل عليها.

2. **الجدل الفكري حول أسباب الظاهرة الإرهابية:** لكي نستطيع مكافحة ومواجهة الظاهرة الإرهابية لا بد من البحث عن الأسباب والنتائج التي تؤدي بالجماعات الإرهابية إلى استخدام العنف كآلية لتحقيق أهدافها ومن أهم تلك الأسباب وهي:

أ- الأسباب الفكرية:

تعتبر الأسباب الفكرية للإرهاب من أخطر مسببات الإرهاب؛ حيث إنها تدمر مجتمعات بأكملها، ويصعب مواجهتها، وينطلق الفكر المنحرف من الآتي: (أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، ص 8:9)

- الرغبة في إقصاء الآخر.
- الجهل بالدين والبعد عن توجيهات الإسلام وسوء الفهم لتعاليم الأديان السماوية.
- صعوبة مناقشة الآخرين.

وهذه العوامل عادة ما تصيب الشباب والمهمشين الذين يقعون فريسة في يد المتشددين ولعل هذا أحد أهم اسباب اختيار المنظمات الإرهابية لتجنيد هؤلاء. وقد أتاحت الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال الاطلاع على مجموعة أشخاص أصدروا فتاوى باسم الدين لا علاقة لها بالدين. ليسيطروا على عقول هؤلاء

الشباب ويزرعوا في انفوسهم وعقولهم تلك العقيدة المنحرفة، ويحولونهم إلى أداة طيعة مسخرة لمصالحهم الأنانية والذاتية باسم أمير الجماعة.

ب- الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية وتأثيرها على العوامل الاجتماعية من أهم مسببات الإرهاب وأكثرها شيوعاً، فهناك مجموعة من الأسباب والعوامل الاقتصادية التي تعتبر من أهم مسببات انسحاب الشباب إلى جماعات الإرهاب، وتنفيذ العمليات الإرهابية، وهذه الأسباب قد تكون أسباب اقتصادية محلية، وقد تكون دولية ويمكن تناولها على المستويين الداخلي والدولي كالتالي: (إبراهيم حماد، 2006م، ص 50-55)

- انتشار البطالة وتسريح بعض العاملين من أعمالهم نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول، وهو الأمر الذي يتيح الفرصة للقيادات الإرهابية لاستقطاب بعض العناصر التي تعاني من أزمت مالية ونفسية.
- الفوارق الطبقة؛ حيث يوجد العنف بين الطبقات الفقيرة، ويسهل تجنيدهم ضمن صفوف الإرهاب.
- الانفتاح على الأسواق العالمية وظهور أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة ساهم في انتشارها وسائل الإعلام؛ مما يدفع البعض منهم إلى التمرد على المجتمع، وانضمامهم إلى الجماعات الإرهابية التي تمدّهم بالمال، وتساعدهم على إشباع حاجاتهم ورغباتهم المتعددة مقابل تنفيذهم للهجمات الإرهابية.
- انتشار ظاهرة البلوجر وهي طريقة موجهة على صفحات التواصل الاجتماعي؛ مما يثير إحساس الطبقات الفقيرة والمتوسطة بالحرمان والدونية.
- توافر المساندة والتمويل من قوى وعناصر داخلية أو خارجية، تستر بالدين، ولكنها تنتهج سياسة تقوم على محاولة الاستفادة من وجود الإرهاب والخلل الاجتماعي الذي تحدثه.
- استفادة بعض كبار المسؤولين ورجال الأعمال من موجات عدم الاستقرار أو عدم الرضا في الاتجار ببعض السلع وتحقيق أرباح ضخمة الأمر الذي يدفعهم إلى تكوين مجموعات ضغط pressure Groups للتأثير على قرارات الحكومات وإثارة الرأي العام والهدف العام يكون اقتصادياً.

ت- الأسباب التربوية والتعليمية:

الأسرة هي أساس التنشئة الاجتماعية والمقصود بالأسباب التربوية الأسباب الناتجة عن تدهور وانعدام التربية؛ ونظراً لأن الهدف الأساسي لأي مجتمع هو تنشئة جيل صحي قادرة على التعلم والتطور ويشارك الأسرة في التنشئة المدرسة والمؤسسة الدينية والمؤسسة الإعلامية، فكلما قام كل منهم بدوره كلما نشأ مجتمع صحي قادر على التطور، والعكس صحيح، والجدير بالذكر أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت الآن هي التي تقوم بتربية النشء دون رقيب أو حسيب، مما خلق جيلاً جاهلاً ثقافياً، لا يرغب بالتفكير بل يتلقى ويستجيب بما تلقاه من التكنولوجيا الموجهة دون تفكير أو مناقشة؛ مما يجعله فريسة سهلة في يد التنظيمات المتطرفة. (أسماء بنت عبد العزيز الحسين ، ص 15)

ث- الأسباب السيسولوجية والاجتماعية:

نظراً لتردى منظومة القيم واختفاء المبادئ السليمة وغياب الضمير وعدم وجود القدوة أدّى ذلك إلى خلق الشعور بالإحباط والهزيمة لدى الشباب؛ مما جعلهم فريسة سهلة للإرهاب. فضلاً عن ما تبثّه وسائل الإعلام من عنف في محتويات درامية. مما يشكل تنشئة خاطئة للأطفال. (بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، 2018، ص 27: 28).

ووفق هذه الرؤية هناك مشكلات اجتماعية تساهم في خلق المناخ الملائم لتجمع الإرهابيين، وتتمثل في: (عمر عبد الحكيم، 2004، ص 137)

العشوائيات- الأسرة- التزايد المضطرد للسكان- تراجع القيم الاجتماعية الإيجابية السائدة في المجتمع لتحل محلها القيم المادية - الفقر- غياب الوعي الثقافي- التنشئة الاجتماعية الخاطئة.

ج- الأسباب السياسية:

هناك العديد من الدوافع والعوامل السياسية التي تكون سبباً لنشأة الإرهاب من أهمها: (فهد الشليمي، 2009، ص 26)

- عدم وجود نظام دولي عادل يسعى الى حفظ السلم والامن الدوليين من خلال آليات ومعايير واضحة تحكم بين الدول .
- عدم الثقة في النظام السياسي الداخلي الحاكم.
- عدم وجود نظام قضائي ومسائلة عادلة، وغياب المرجعية اللازمة التي تمكن أفراد الشعوب من الحصول على الحقوق المادية.
- الفراغ السياسي والديني لدى الشباب؛ ففشل التنظيمات السياسية عن القيام بدورها في استيعاب الشباب، وعدم وجود قنوات سياسية أو قانونية تساهم في إنشاء مدارس تُشكّل كوادراً سياسية شبابية مدربة على خدمة اوطانهم بالإضافة إلى الفراغ الديني والثقافي والسياسي والفكري لدى كثير من أفراد المجتمع وخاصة الشباب، وتعتمد خلق المناخ المناسب لانحراف كثير منهم، واتجاههم إلى إفراغ طاقاتهم بممارسة العنف والإرهاب.

ثانياً: آليات وأدوات السياسات الداعمة للإرهاب

على الرغم من أن جميع الحكومات قد أدانت الإرهاب خطابياً، إلا أن أغلب المنظمات الإرهابية حظيت بدعم من جانب دولة واحدة على الأقل. واختلفت طبيعة الدعم ومراحله من دولة إلى أخرى. والجدير بالذكر أن هذا السلوك لم يكن جديداً على المجتمع الدولي، لكن في السابق كان أغلب الدعم يتم بطرق غير معلنة، أما الآن فأصبحت السياسات الداعمة للجماعات والمنظمات الإرهابية على مسمع ومرأى المجتمع الدولي، بل الأكثر من ذلك أنه لا توجد قوانين رادعة لمثل هذه السلوكيات، وهو ما سنعرضه لاحقاً.

أولاً: تعريف الدولة الراعية للإرهاب: لا يوجد تعريف جامع مانع للدولة الراعية للإرهاب، ولكن نستطيع أن نعرفها بأنها توظيف الدول المتعمد للإرهاب أو تقديم المساعدة إلى المنظمات الإرهابية كأداة للسياسة الخارجية ضد بلدان أخرى أو مجموعات من الناس. ويمكن أن نشير الى ان الشكل العام لذلك يكون إما الهجمات المباشرة من جانب الدولة أو دعم المنظمات الإرهابية من خلال توفير الأسلحة والأموال والتدريب والملاذ: **United against nuclear Iran, 2022)**

وفي ذلك السياق نجد أن الدوافع التي تدفع الدول إلى دعم المنظمات الإرهابية الأجنبية عديدة، ولكن في جميع الحالات الرئيسة تقريباً لدعم الدولة للإرهاب يكون الأمن الوطني هو الدافع الأكثر شيوعاً من جانب الدولة لدعم الإرهاب. John ,C.Whitehead, 1987. p. 215-221

1. تصنيف الدول الراعية للإرهاب: تعلن وزارة الخارجية الأمريكية كل عام قائمة بالدول التي ترى وتقرر أنها "الدول الراعية للإرهاب". وقد بدأ هذا النشاط بموجب قانون صدر في عام 1979 يسمى "قانون إدارة الصادرات". ولكي تندرج الدول ضمن هذه القائمة لا بد لوزير الدفاع الأمريكي أن يقدم ما يؤكد دعم الدول للجماعات الإرهابية، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى إدراج الدول على هذه القائمة، وقبل الحديث عن تلك الأسباب سوف نقوم بتحليل مستويات دعم الدول للمنظمات الإرهابية. David A. Rochefort, 2005

2. مستويات دعم الدول للمنظمات الإرهابية: تختلف درجة دعم الدولة للجماعات الإرهابية من دولة لأخرى، ومن جماعة لأخرى فقد تفضل الدولة - بحالة ما - أن تقدم الدعم المادي فقط للجماعة الإرهابية، أو أنها تقبل وجود جماعة إرهابية على أراضيها أو توفر التدريبات والأسلحة لها؛ لذا فمستويات دعم الدول للتنظيمات الإرهابية تندرج كالآتي: Jeremy R. Reeves, 2011

أ- المستوى الأول: العجز:

وفيه تكون الدولة عاجزة عن التعامل مع الجماعة الإرهابية، وهذا العجز له نوعان:

- عجز سلبي: ففي هذه الحالة تكون الدولة على علم بوجود النشاط الإرهابي على أراضيها، ولكنها لا تستطيع صدها وردعها، فهنا تمارس الدول نوعاً من الدعم قائماً على تخاذلها العمد لضعف امكانياتها عن وجود الجماعة الإرهابية.
- العجز العمد: تكون الدولة في هذه الحالة على علم بوجود الجماعة الإرهابية على أراضيها، ولكنها لا تقوم بمنعها لأسباب سياسية.
- عدم علم الدولة بوجود النشاط الإرهابي، قد يرجع ذلك لعجز أجهزتها الأمنية عن التأكد من وجود الجماعات الإرهابية من عدمه.

ب- المستوى الثاني: الدعم:

حيث تقدم الدولة هنا الدعم النشط للجماعة الإرهابية، ولكنها لا تمارس أي سيطرة على المنظمة.

ت- المستوى الثالث: الرعاية:

وفيهما تقدم الدولة الدعم للجماعة الإرهابية، وتمتلك القدرة على التأثير عليها.

3. أشكال دعم الدول للإرهاب: كل شكل من أشكال دعم الدول للتنظيمات الإرهابية قد يكون به الثلاثة مستويات السالفة الذكر أو بعضها؛ ومن أبرز أشكال الدعم: Ibid.p 90

أ- الدعم المالي:

ب- خدمات حكومية:

ت- اللوجستيات:

ث- الملاذ الآمن:

4. عقوبات رعاية الدولة للإرهاب: إن رعاية الدول لأعمال الإرهاب الدولي (كدول راعية للإرهاب)

يعرضها لأربع مجموعات رئيسة من العقوبات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة Jewish virtua : library,2022

- أ- حظر الصادرات والمبيعات المتصلة بالأسلحة.
- ب- فرض ضوابط على صادرات الأصناف ذات الاستخدام المزدوج، تتطلب إشعارًا من الكونغرس مدته 30 يومًا بشأن السلع أو الخدمات التي يمكن أن تعزز إلى حد كبير قدرة البلد العسكري أو قدرته على دعم الإرهاب.
- ت- حظر المساعدة الاقتصادية.
- ث- فرض قيود مالية متنوعة.
- بالإضافة إلى:
- أ- إلزام الولايات المتحدة البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية بعدم إقراض الدول الراعية للإرهاب.
- ب- السماح لأسر ضحايا الإرهاب برفع دعاوى مدنية أمام محاكم الولايات المتحدة.
- ت- حرمان الشركات والأفراد من الإعفاءات الضريبية عن الدخل المكتسب في البلدان المدرجة في قائمة الإرهابيين.
- ث- الحرمان من بعض الامتيازات (كالحرمان من الإعفاء الجمركي) للدول التي بينها وبين الولايات المتحدة وحلفائها اتفاقيات إعفاء.
- ج- منع أي مواطن أمريكي من الدخول في صفقة مالية مع حكومة على قائمة الإرهابيين بدون ترخيص من وزارة الخزانة.
- ح- حظر عقود وزارة الدفاع التي تتجاوز قيمتها 100 000 دولار مع شركات تسيطر عليها دول قائمة برعاية الإرهاب.

ثالثًا: الآليات المصرية في مكافحة السياسات الداعمة للإرهاب.

ترتكز الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب على مدى استيعاب كل دولة لحجم المخاطر تجاه المفهوم، ومفاهيم الأمن القومي لديها؛ ففي حين تضيق بعض الدول آليات مواجهته من مفاهيم الأمن الداخلي، تقوم الأخرى بتوسيع نطاق المفاهيم لتشمل حجم المخاطر على البعدين الوطني والدولي وعليه سوف نقوم باستعراض آلية المواجهة الوطنية في بعض الدول كنموذج لآليات المواجهة الوطنية مثل جمهورية مصر العربية لبيان ومدى فاعليتها والمستهدف منها.

1. مراكز الاستراتيجية المصرية في مكافحة الإرهاب: سعت مصر منذ تولي الرئيس عبدالفتاح

السياسي مقاليد الحكم إلى تبني استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، تهدف بالأساس إلى القضاء على الجماعة الإخوانية الإرهابية التي شاركت في عمليات عنف وتخريب خلال فترة الربيع العربي، وطالبت مصر المجتمع الدولي بتعزيز فاعلية الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب بتبني استراتيجية شاملة الجوانب لمكافحة الإرهاب، تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والتنموية، وإيلاء البُعد الفكري والأيدولوجي مزيدًا من الاهتمام باعتباره الأساس في ارتكاب الجريمة الإرهابية. (وزارة الخارجية المصرية، 2021)

وقد وضعت مصر مجموعة من العناصر التي لا بد من مراعاتها للوصول إلى استراتيجية شاملة لاستئصال جذور الإرهاب: المرجع السابق

- أ- مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية المنبثقة عن التنظيم الإخواني.
- ب- وضع تعريف جامع مانع للإرهاب وعدم استبداله بأي توصيف آخر.
- ت- وضع تشريع دولي لا تتملق منه الدول التي ترعى الإرهاب بكافة مراحلته وصورة ودون هوان.
- ث- عدم الفصل أو التمييز بين العمل الإرهابي المادي وبين الفكر أو الخطاب المتطرف التحريضي المؤدي إلى الإرهاب.
- ج- تعزيز الجهود الدولية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، سواء من خلال الأفراد أو المنظمات العابرة للحدود، أو الدول والكيانات الإرهابية.
- ح- تنفيذ تدابير فعّالة ومتطورة لمواجهة الطرق المُستحدثة الخاصة بتمويل الإرهاب كاستخدام العملات الافتراضية أو المُشفرة في التحويلات المالية بغرض غسل الأموال وتمويل أنشطتها الإرهابية.
- خ- تعزيز التعاون الدولي لتقويض قدرة التنظيمات الإرهابية على تجنيد عناصر إرهابية جديدة.
- د- تعزيز ركائز الدولة الوطنية وبناء قدرات مؤسساتها، لملء الفراغ الذي تستغله جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية.

2. الجهود المبذولة على الصعيد الوطني

- أ- **الجهود التشريعية: نص الدستور المصري في مادته 237** " أن تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله". كما يُنظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الجسيمة عنه وبسببه. بالإضافة إلى ذلك فقد تبنت الدولة رؤية، مؤداها أن مكافحة الإرهاب لا يُعد التزاماً على عاتقها لحماية أمنها القومي فحسب، وإنما هو حق أصيل من حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة الآمنة. وعليه وضعت مصر مجموعة من التشريعات التي تعمل مجتمعة على استئصال الإرهاب من منابعه، وجاءت تلك التشريعات متسقة مع المواثيق والجهود الدولية والإقليمية وفي هذا الشأن نجد ان من أبرز تلك التشريعات:
- القانون رقم 94 لسنة 2015 لمكافحة الإرهاب (القانون رقم 15 لسنة 2020، 2020)
- وقد جاء القانون السابق مُكملاً لقانون آخر وهو القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين بهدف حصار الإرهاب، وتجفيف منابعه من خلال إعداد قائمة بأسماء العناصر. (قانون رقم 14 لسنة 2020، 2020)
- القانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال والمُعدل بالقرار بقانون رقم 36 لسنة 2014 لتجفيف منابع الإرهاب ومكافحة مصادر تمويله. (قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 36 لسنة 2014، 2014)
- حرص المشرع على تعديل بعض أحكام قوانين الإجراءات الجنائية والطعن أمام محكمة النقض واستبدال بعض النصوص في القوانين رقم 8 لسنة 2015 ورقم 94 لسنة 2015 الخاصين بتنظيم قوائم الكيانات الإرهابية وقانون مكافحة الإرهاب، باستصدار القانون رقم 11 لسنة 2017. (قانون رقم 11 لسنة 2017، 2017)

- قانون رقم 22 لسنة 2018 بشأن تنظيم إجراءات التحفظ والحجز والإدارة في أموال الجماعات الإرهابية والارهابي لمنع دعمهم مالياً. (قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 22 لسنة 2018 ، 2018)
- كما جاء القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ليحدد آليات مكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال. (قانون رقم 194 لسنة 2020، 2020)
- جريمة الإعداد أو التدريب على الإرهاب الإلكتروني: حرص المشرع في المادة (15) من قانون مكافحة الإرهاب على تجريم أفعال الإعداد أو التدريب على الإرهاب الإلكتروني، وفرض عقوبة السجن المؤبد أو المُشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات لارتكاب أحد هذه الأفعال.
- جريمة إنشاء مواقع إلكترونية للحض على الإرهاب: جرّم المشرع في المادة (29) من قانون مكافحة الإرهاب كل شخص أنشأ أو استخدم موقعاً على شبكة الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية، أو نشر ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية... إلخ. (صلاح عبد الحميد، 2015، ص ص28، 29).
- كما حرص المشرع على مواجهة الأكاذيب والشائعات التي تهدف إلى النيل من الاستقرار؛ ففرض في المادة (35) من قانون مكافحة الإرهاب عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف جنيه، ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، لكل من تعمد نشر أو إذاعة أو عرض أو ترويج أخبار أو بيانات غير حقيقية تخالف البيانات المنشورة عن وزارة الدفاع عن أعمال إرهابية، وقعت داخل البلاد باستخدام إحدى الوسائل المعلوماتية أو الإلكترونية، وتسري العقوبة ذاتها عن النشر غير الحقيقي عن العمليات المرتبطة بمكافحة الجرائم الإرهابية.

ب. الجهود المصرية تجاه الأمن السيبراني المصري:

وفي إطار تطور التكنولوجيا الأمر الذي من شأنه استلزم تطور أساليب المواجهة الأمنية ومواجهة التطورات الداعمة للكيانات الارهاب في مجالات الهجمات السيبرانية فنجد أن الجهود المصرية شملت الآتي:

- المركز المصري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (سيرت).
- إطلاق أول أكاديمية للأمن السيبراني:
- المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (ITU-ARCC):

3. الجهود الوقائية (التوعوية والمواجهة الفكرية): (التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب، 2021)

أ- دور الأزهر في بناء الوعي:

أطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة في عام 2014 لتصويب الخطاب الديني، انطلاقاً من قناعته أن مواجهة الإرهاب على كافة الأصعدة وتجفيف منابعه تبدأ من مواجهة استغلال المتطرفين للجهل والفقر بالمجتمع. ونظراً لأن الشعب المصري شعب متدين بكل أطيافه على السواء المسلمين والمسيحيين؛ لذلك فتأثير المؤسسات الدينية على الجماهير المصرية تأثير قوى، وخاصة في كشف زيف ودعاوى الكذب التي تردها الجماعات الإرهابية في استخدام الدين كسائر لتحركاتها ولتحقيق أهداف الإسلام طبقاً لمبادئ الإسلام. (عبدالله سكر، 1998، ص437)

من ناحية أخرى، تقوم وزارة الأوقاف بجهود ملحوظة في مكافحة الفكر المتطرف والعمل على تصحيح الخطاب الديني، وذلك من خلال عدة إجراءات داخلياً وخارجياً، ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ عدد من البرامج الثقافية والفنية

في إطار استراتيجية التنمية المستدامة وبرنامج عمل الحكومة للترويج للقيم الإيجابية في المجتمع ومواجهة الأفكار المتطرفة

ب. دور الكنيسة في بناء الوعي الوطني:

لا نستطيع أن نغفل دور الكنيسة في صد محاولات التدخل في الداخل المصري وإحداث فرقة بين جموع الشعب المصري واستغلالها لهدم أركان الدولة.

3. الجهود الأمنية:

تتكون الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب، من عدة محاور:

المحور الأول: الكشف والمواجهة والملاحقة لتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة ومنهم جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية. من خلال كشف التنظيمات الإرهابية ومخططاتها وتجفيف الدعم اللوجستي عنها، وتكذيب الشائعات التي يروج لها جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، والتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية ووسائل الإعلام لتفتيت تلك الشائعات والادعاءات ونفيها وبيان مدى صحتها والمستهدف من نشرها من خلال تفعيل أدوار المتحدثين الإعلاميين للمؤسسات، والقبض على العناصر الإرهابية ومنها العناصر الإخوانية الهاربة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الموازية بالخارج.

المحور الثاني: المحور الوقائي من خلال إحكام الرقابة على الحدود لمنع دخول العناصر الإرهابية للبلاد، مكافحة دخول الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة ومنع وصولها للعناصر الإرهابية، مكافحة الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر والمفرقات .

المحور الثالث: المحور الأمني عن طريق رصد تحركات العناصر الإرهابية والمتطرفة وكشف قيادتها ومخططاتها، وتحديد العناصر الإجرامية التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية في تنفيذ أعمالها، وكشف ملابسات ارتكاب الحوادث الإرهابية، ومكافحة جرائم غسل الأموال والجريمة المنظمة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى رصد المواقع الإلكترونية التي تستهدف النشء بالاستمالة والتجنيد وذلك للقضاء على الإرهاب الإلكتروني.

المحور الرابع: محور التعاون الأمني على المستوى الدولي من خلال التنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) لإدراج نشرات بالعناصر الإرهابية المطلوبة، حيث مستوى خطورة العنصر المطلوب إدراجه، والتوسع في إبرام اتفاقيات التعاون الأمني مع الدول في مختلف المجالات لمكافحة الإرهاب.

4. جهود مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه:

تجرم مصر كغيرها من الدول تمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، لكن القانون المصري كان محدداً وواضحاً في هذا الشأن؛ حيث تطرق إلى تعريف الجريمة الإرهابية والعمل الإرهابي؛ حيث نصت المادة (3) من القانون _ والمعدلة بالقانون رقم 15 لسنة 2020_ على تعريف تمويل الإرهاب بأنه "يقصد بتمويل الإرهاب كل جمع أو تلقي أموال، وذلك بقصد استخدامها كلها أو بعضها في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها سوف تُستخدم في ذلك أو بتوفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر أو لمن يقوم بتمويله بأي من الطرق المتقدم ذكرها". وبالتالي، فنص المادة يقطع بأن تمويل الإرهاب يُعد مَجْرَماً بمجرد توافر النية أو القصد للاستخدام في

ارتكاب العمل الإرهابي، كما أنه جرم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين ولا يُشترط وجود عمل إرهابي"، ويأتي ذلك تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية في شأن مكافحة تمويل الإرهاب التي انضمت إليها مصر.

أ- المواجهة الاقتصادية والاجتماعية:

كان إيمان الدولة المصرية بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب دون معالجة الظروف التي تؤدي للتطرف؛ لهذا تبنت الحكومة المصرية عدة آليات للتنمية المُستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لخلق بيئة طاردة للإرهاب والتطرف واقتلاع الجذور الرئيسية لهما، فقد بذلت مصر جهودًا حثيثة للنهوض بالاقتصاد المصري ومؤثراته وتطوير البنية التحتية ومشروعات التحول الرقمي، فضلًا عن الاهتمام بنشر الوعي والتفكير الصحيح بقضايا التنمية والتصدي للشائعات التي تُروج لها الجماعات الإرهابية المُضللة. (حسام حربي، 2020)

لهذا أطلقت مصر العديد من برامج الحماية الاجتماعية لوأد المحاولات الإرهابية لاستغلال الفقر والجهل لكسب موالين لهم، فأطلقت مصر بعض المبادرات مثل مبادرة حياة كريمة ومبادرة أمان، وكذا تطوير المناطق العشوائية: حيث تم تطوير 159 منطقة غير آمنة، وإنشاء 85.5 ألف وحدة سكنية وإزالة مصدر الخطورة منها، وبرنامج "تكافل وكرامة" الذي بلغت عدد الأسر المستفيدة منه 3,81 مليون أسرة عام 2020، بالإضافة إلى دعم ضحايا الأحداث الإرهابية والطائفية، كما خصصت وزارة التضامن الاجتماعي 130 مليون جنيه في هذا العام لتغطية تكلفة التعويضات التي تمت جراء الحوادث الطائفية والإرهابية، فضلًا عن الاهتمام بالصعيد وتنمية سيناء التي يستغلها الإرهابيون - لحساسية الوضع الأمني بها - لاستقطاب الموالين لهم.

5. الجهود المصرية المبذولة على المستويين الإقليمي والدولي

ركزت الدولة المصرية في سياستها الخارجية - أثناء توليها مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن عام 2016-2017 - على مفهوم ترابط آليات السلم والأمن الدولي وهو ما أكد عليه وزير الخارجية المصري سامح شكري بأن "مصر لن تكتفي بنقاش المفاهيم والسياسات بل امتد دورها إلى المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي من خلال المشاركة في بالقوات والافراد، كما قامت مصر بالاتي في هذا الشأن: (بسمة فايد، 2021)

- تدريب الكوادر الأفريقية من خلال "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية" في مجالات تحليل جرائم الإرهاب، وتأمين المنشآت الحيوية.
- نظم مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام ورشة عمل افتراضية حول "الإرهاب في ظل جائحة الكورونا" خلال شهر يوليو 2020، ركزت على تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للجائحة على الإرهاب والتطرف في أفريقيا.
- خلال فترة شغل مصر ممثل للقارة الأفريقية في الأمم المتحدة لمقاعد العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي 2016 و 2017، بالإضافة إلى ترأسها للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، نجحت مصر في استصدار عدد من قرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب.

- كما شاركت مصر في أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لعام 2021، الذي عُقد في يونيو 2021، وتم خلاله استعراض رؤية مصر لمكافحة الإرهاب والتطرف.
- كما ساهمت مصر في تطوير استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وذلك في إطار عملية المراجعة السابعة للاستراتيجية التي تم اعتمادها في يونيو 2021.
- وتولت مصر الرئاسة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي لمجموعة عمل بناء القدرات لمنطقة دول شرق إفريقيا التابعة للمنتدى منذ سبتمبر 2017، وتم تجديد الثقة بالرئاسة المصرية لفترة ثانية حتى سبتمبر 2022.

6. الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون الدولي والإقليمي

شاركت مصر في جهود مكافحة الإرهاب من خلال الانضمام إلى أغلبية الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب؛ إذ بادرت بالتوقيع على اتفاقية جنيف لمنع وتعمُّب الإرهاب لعام 1937، التي تعد من أوائل المحاولات الجادة للمجتمع الدولي للتصدي لظاهرة الإرهاب. كما وقعت على كل الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب (هشام الزميتي، ٢٠١٦، ص 118-130) بالإضافة إلى تصديقها على عدد من الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، المُبرمة في القاهرة في 22 أبريل 1998 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، المُبرمة في الجزائر في 14 يوليو 1999، وانضمت لها مصر عام 2000. والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المُوقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010. وغيرها من الاتفاقيات. ويرى الباحث أن مصر أيقنت أن الأمن القومي المصري جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي الإقليمي والدولي، وجاء ذلك جليًا في دورها البارز وخطواتها الاستباقية على جميع الأصعدة لمكافحة الإرهاب، ولكن الدور المصري يحتاج إلى إعادة توجيه دبلوماسيته ناحية الترويج الدولي لصكوك قانونية دولية تقضي بمكافحة السياسات الداعمة للإرهاب في إطار قانون ملزم.

الخاتمة ونتائج الدراسة:

تظل قضية الإرهاب وتجفيف منابعه على رأس أولويات المجتمع الدولي وتظل سياسات الدول الداعمة له هي العقدة الأولى والأساسية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، فكما عرضنا في المبحث الأول إشكالية مفهوم الإرهاب والثاني السياسات الداعمة له دون توحيد صياغته من قبل المجتمع الدولي، حتى يتلائم توحيد المفاهيم مع حدود استراتيجيات المكافحة من حيث التغيير والاستمرارية وفي ظل تطور أجيال الحروب ظهرت آليات لاختضاع الدول وافشالها لم تكن موجودة من ذي قبل، ثم تناولنا الدول الراعية للإرهاب وأشكال الرعاية التي خلصنا بها إلى تدرج الرعاية من الدعم المعنوي إلى الدعم المادي. ثم تناولنا في المبحث الثالث جهود وآليات مصر في مكافحة الإرهاب على كافة الأصعدة، منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي؛ تبنت الدولة المصرية استراتيجية متكاملة تبدأ بتقسيم تشريعاتها الداخلية، حيث قامت بمراجعة تشريعاتها لمكافحة الإرهاب بحيث تواكب التهديدات المجتمعية والدولية الجديدة من حيث التطور والآلية، وصاغ المشرع المصري التشريعات الحديثة التي تواجهه كافة أشكال ومراحل الجرائم والعمليات الإرهابية، ثم جاء المكون الثاني، وهو الخاص بالمنظومة الوقائية والتوعوية، وضرورة تصويب الخطاب الديني لتحصين المجتمع - خاصة الشباب - من مخاطر

الاستقطاب الفكري، ثم محور المواجهات الأمنية، ولم تُغفل مصر معالجة الأسباب والظروف التي تدعم التطرف، لهذا تبنت الحكومة المصرية عدة آليات للتنمية المُستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لخلق بيئة طاردة للإرهاب والتطرف واقتلاع الجذور الرئيسة لهما، هذا وأخيرًا الدعم الذي قدمته مصر إقليميًا ودوليًا في ملف مكافحة الإرهاب مؤكدة أن المحك الحقيقي سيكون في توافر الإرادة السياسية للدول لاعادة صياغة مفاهيم الإرهاب والسياسات الداعمة له. وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات جديدة في مجال الأمن والفضاء، وخلق مساحة في الفضاء الإلكتروني، وتدريب جماعات سبيرانية؛ مثل الجيوش أو ما أُطلق عليه الذباب الإلكتروني، تعمل للصالح الوطني، استعدادًا لخطر الحروب شراسة. بالاضافة الى الآتي:

- 1- إعادة النظر في التشريعات الوطنية وذلك لتضمينها الجرائم الإلكترونية ومواجهة الإرهاب الإلكتروني، وضرورة قيام الدولة بحملات توعوية في مجال الأمن السيبراني، وتوعية العاملين بالمجالات الأمنية وغيرها من هيئات ومؤسسات الدولة الرئيسية أهمية جُدران الحماية (Firewalls) لتكون خط الدفاع الأول للأنظمة والمعلومات، وهي برمجيات لحماية الأنظمة والبيانات وكشف الهجمات.
- 2- التأكيد على أن مواجهة التطرف والإرهاب هي مسئولية مشتركة بين الأجهزة الأمنية من جانب وباقي أجهزة الدولة الحكومية وغير الحكومية من جانب آخر، فضلًا عن كونها مسئولية مجتمعية يشترك فيها المواطنون من خلال المُعانة الصادقة لوطنهم؛ بما يؤدي إلى إجهاد المخططات الإرهابية.
- 3- تنشيط دور منظمات المجتمع المدني، لأداء دورها في مجال استيعاب المشاكل الأسرية والمجتمعية المحلية والحيولة دون تفاقمها، ورفع الوعي الجماهيري بمخاطر الجريمة الإرهابية.
- 4- تضمين الاستراتيجية الوطنية لاحتواء العناصر البشرية العائدة من مناطق التوتر والصراع برنامجًا وطنيًا لمراقبة سلوك واتجاهات العائدين بشكل دائم وإجراء مراجعات دورية لهم؛ بحيث تتأكد نتائج الآليات والبرامج التأهيلية المصممة لاحتواء العائدين ودمجهم في المجتمع، والعمل على عدم عودتهم للاتصال بالخلايا التنظيمية للتنظيم العائدين منه، وكشف إيه محاولات لاستقطابهم أو التغيرير بهم بغرض ضمهم من جديد لصفوف التنظيمات الإرهابية.
- 5- التأكيد على ضرورة الاستمرار في مسيرة التنمية التي تهدف إلى إيجاد فرص عمل للشباب على وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المزيد من المشروعات وذلك لان البطالة إحدى أبرز المُسببات التي تعتمد عليها الجماعات المُتطرف لاستقطاب الشباب، وبما يؤدي إلى تفكيك البيئة الحاضنة للتطرف.
- 6- استمرار العمل الدبلوماسي الهادف لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية أعمال الإرهاب والتطرف، فالامن الوطني جزء لا يتجزء من الامن الإقليمي وبالتبعية الامن الدولي.
- 7- إعداد المدرس المؤهل علميًا ونفسيًا واجتماعيًا والتركيز على المرحلة التعليمية الأولى؛ لأنها الأهم في إعداد المواطن وتزويده بقيم الانتماء والشرف.
- 8- الحد من المضامين السلبية في الأعمال الفنية والمسلسلات التي من شأنها ترسيخ ثقافة العنف، والعمل على إنتاج أعمال فنية من شأنها تعميق قيم الأصالة والانتماء للوطن.
- 9- تبني سياسة تشجيع توبة الإرهابيين وانفصالهم عن التنظيم الإرهابي، بحيث تشمل الإرهابي المتعاون مع الدولة، والإرهابي المنفصل عن الإرهاب، بجانب تقرير سياسة المكافأة للإرهابي المدان الذي يسلك أثناء فترة العقوبة سلوكًا يؤهله لإعادة التكيف مع المجتمع.

قائمة المراجع

- التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب 2021، وزارة الخارجية المصرية، 2021/8/2، <https://cutt.ly/yTEhfos>.
- القانون رقم 15 لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، الجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر (أ) - السنة الثالثة والستون، 3 مارس سنة 2020.
- المادة 15 من الفصل الأول لنص قانون الإرهاب الصادر في الجريدة الرسمية 2015/8/17.
- قانون رقم 14 لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 9 مكرر (أ) السنة الثالثة والستون، 3 مارس سنة 2020.
- قانون رقم 11 لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 17 تابع، 27 أبريل 2017.
- قانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الجريدة الرسمية، العدد 37 مكرر (و) في 15 سبتمبر سنة 2020.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 294 لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر في 9 سبتمبر 2004.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 279 لسنة 1998 بشأن الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 18، 6 مايو 1999.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 70 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادر في 3 مايو 2014.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 277 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 20 نوفمبر 2014.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 276 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 13 نوفمبر 2014.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 38 لسنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر في يونيو 2014.
- قرار رئيس الجمهورية، رقم 278 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 49، 4 ديسمبر 2014.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 36 لسنة 2014، بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم 80 لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 20 تابع (أ) في 15 مايو سنة 2014.
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 22 لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 16 مقرر، 21 أبريل 2018.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، ١٩٧١.
- صلاح عبدالحميد، الإعلام والفضاء الإلكتروني، القاهرة، أطلس للطباعة والنشر، 2015.
- كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، ودار بيروت، 1955م.
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، 2016م.
- محمد السيد عرفه، تخفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- نبيل بباوى، الأرهاب صناعه غير أسلاميه، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار البباوى للنشر، 2001).
- إبراهيم حماد، التنمية ودورها في مكافحة الجريمة: دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي التاسع للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، أوراق غير منشورة، 2006م.
- أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 199، مجلد 50، يناير 2015.
- أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف: دراسة تحليلية، ص 8-9.
- https://ncys.ksu.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/Terrorism%2029_5.pdf.
- الندوة العلمية حول رعاية الشباب العربي وحياته من التطرف والفكر الإرهابي (تشريعاً وثقافياً)، ورقة عمل

- بسمة فايد، مكافحة الإرهاب في مصر، استراتيجية فعالة وإلغاء لحالة الطوارئ، الشرق الأوسط، نوفمبر 2021،
[/https://asbarme.com/5315](https://asbarme.com/5315)
- حسام حربي، رؤية مصر في مكافحة الإرهاب.. خطة شاملة لا تقتصر على المواجهة الأمنية، 21 نوفمبر 2020،
<https://www.elwatannews.com/news/details/5058032>
- وحيد عبد المجيد ، دور القوي الدولية الكبرى في تنامي الإرهاب ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة،
العدد 203، مجلد 51، يناير 2016.
- مصطفى علوي ، الأزمات العربية وسيناريوهات الخريطة الجديدة ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة،
العدد 205، مجلد 51، يوليو 2016.
- عبدالله سكر، آليات مكافحة جريمة الإرهاب على المستويين الدولي والوطني، مجلة مركز بحوث الشرطة،
العدد 13، يناير 1998.
- عمر عبد الحكيم، "أبو مصعب السورى" 2004، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، منشور على الإنترنت.
فهد الشليمي، خطط الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب.. الآلية وكيفية المواجهة، جريدة الأنباء الكويتية،
31 مارس 2009.
- نادية شرايرية، إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية،
2013.
- نانسى البناء، تقرير "الأمن السيبراني.. بيئة تكنولوجية أكثر أمناً"، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 26 فبراير
2018. <http://sis.gov.eg/Story/159921?lang=ar>
- هشام الزميتي، عزت سعد (محرر)، أمن مصر القومي وتحديات الإرهاب: تحديات المرحلة، مصر وتحديات
الإرهاب، المؤتمر السنوي الثالث عشر للمجلس المصري للشئون الخارجية، الاثنين ١٨ يناير
٢٠١٦. <https://cutt.ly/8TEhP34>
- فايز سالم سعد النشوان ، دور المنظمات الدولية الإقليمية في مكافحة الإرهاب دراسة لدور جامعة الدور
العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

المراجع الأجنبية

- Alexander Laszlo and Stanley Krippner, "Systems Theories: Their Origins, Foundations, and Development", Published In J. C. Jordan (Ed.), Systems Theories and A Priori Aspects of Perception (Vol. 126), 1998, PP 11:14, at:
<http://archive.syntonyquest.org/elcTree/resourcesPDFs/SystemsTheory.pdf>, on: June, 2012.
- Crystal M. Schaeffer, State Sponsorship of Terrorism: A Comparison of Cuba's and Iran's use of terrorism to export ideological revolutions , Biodefense , George Mason University , Fairfax, VA 2203, Virginia, USA, 2010.
- David A. Rochefort, U.S, Definition of Terrorist States: Arhetorical analysis and critique, Panel on Terrorism, Wars on Terror, and Democratic Process, Honolulu, Hawaii, March 3, 2005.
<https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/377363278.pdf>.

Faruk Ekmekci, Terrorism as war by other means: national security and state support for terrorism, scielo , Rev. bras. polít. int. vol.54 no.1 Brasília 2011, https://www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0034-73292011000100008.

Francis, David R., The War Terror money, Christian Science Monitor, April.8, 2004.

Jeremy R. Reeves, Anew typology for state_ sponsored international terrorism Naval post graduate school, Monterey, California, anew typology for state_ sponsored international terrorism, December 2011, p 80:85, file:///C:/Users/domar/Downloads/699794.pdf

John ,C.Whitehead, Terrorism: The Challenge and the Response. Journal of Palestine Studies, 16 (3), 1987. p. 215-221.

Jewish virtual library, Overview of State-Sponsored Terrorism, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/overview-of-state-sponsored-terrorism>.

Michael P.Sullivan, International Relation: Theories and Evidence Englewood Cliffs, N.J, Prentice _Hall, 1976 , PP.160_164.

Noemi Gal-Or , State-Sponsored Terrorism: A Mode of Diplomacy, Conflict Quarterly, 1993.

<https://journals.lib.unb.ca/index.php/JCS/article/download/.../16198>

Proulx, Vincent-Joël , Transnational terrorism and state accountability. A new theory of prevention oxford: hart monographs in transnational and international, law, England , volume 9, 2012.

Richard J. Erickson, legitimate use of military force against Statesponsored international terrorism, Honolulu, Hawaii, University, July, 2002.

San-akca, belgin , international support for nonstate armed groups, oxford bibliographies online datasets,

<http://www.oxfordbiographies.com/view//document/obo-9780199743292/obo-97801997432920185.xml?rskey=5huwsa&result=2&q=%22state+sponsored+terrorism%22#firstmath>, 2016.

State Sponsors of Terrorism, <https://www.state.gov/state-sponsors-of-terrorism/> World Bank , Financial Sector Vice- Presidency, Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism, August 31, 2005.

United against nuclear Iran, Iran as #1 State Sponsor of Terrorism,

<https://www.unitedagainstnucleariran.com/state-sponsored-terrorism>